



## ثورة 26 سبتمبر ثورة شعب اسقطت السلاية والعنصرية والطبقية والكهنوت الامامي البغيض الى غير رجعة..

الرئيس / علي عبدالله صالح  
رئيس المؤتمر



14

اقتصاد

العدد:  
(1825)

الميثاق

الاثنين: 26 / سبتمبر / 2016م  
24 / ذو الحجة / 1437هـ

# المجلس السياسي يقر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية

استكمال إجراءات واعتماد تقارير الأداء، إجراء معالجات وإصلاحات الوظيفة العامة بحسب القوانين والاستراتيجيات المقررة معالجة الاستحقاقات والمتأخرات المالية للدولة لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والمختلطة

## ترسيم كافة السيارات الموجودة في مختلف المحافظات حل إشكالية البضائع المتروكة في المنافذ الجمركية

سوى القصف الجوي بطائرات ال (إف 16) الأمريكية التي طالت المدنيين الأبرياء في المنازل والطرق العامة. وجدد المجلس إيداعه لهذه الأعمال المحمجة واستمرار قصف طيران العدوان للمصانع والمعامل التجارية والبنية التحتية.. مؤكداً أنها جرائم ماثمة ولن تسقط بالتقادم. وأشاد المجلس السياسي الأعلى بإنجازات التي يحققها الجيش واللجان الشعبية في كافة الجبهات وما عكسه من قدرة يمنية متوحدة خالصة في الحفاظ على السيادة والكرامة اليمنية، وإنجاز مهمة استقلال القرار الوطني والحفاظ على وحدة الشعب والأرض أمام المحجمة الامريالية الجديدة. وحسب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) فقد عبر المجلس عن الشكر والتقدير للقيادات المحلية والمشائخ والإعيان والعقال في كل المناطق الذين يقومون بدور حيوي ومحوري في مواجهة العدوان والحصار والحرب الإعلامية والاقتصادية وتعزيز الأمن العام وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وأشاد بالدور الحيوي والاساسي الذي يلعبه رجال الاقتصاد الوطني الأحرار وما تجسد من مبادرات تستحق الثناء والتقدير وسيسجلها التاريخ لهم في مواجهة العدوان الإقتصادي بكل أشكاله والتضحيات الجسام التي يبذلونها دوماً من أجل استقرار الوضع الإقتصادي والحفاظ على السيولة النقدية وسعر الصرف واستقرار الحالة السلبية في السوق. وكان المجلس السياسي الأعلى قد استعرض جدول أعماله وتقارير الجلسات السابقة وما تم إنجازه منها.



وحياً المجلس السياسي الأعلى للجهود الفردية والجماعية والمؤسسية التي بذلت لتحقيق أعلى درجات الأداء الوظيفي والخدمي والأمني والاستقرار وتأمين السكينة العامة خلال إجازة عيد الأضى المبارك التي لم يعكرها قصف طيران العدوان واعدائه للعمل. وكلف المجلس مكتب رئاسة الجمهورية بتشكيل هيئة للأسرى والمفقودين وإعداد مشروع بذلك.

أقر المجلس السياسي الأعلى في اجتماعه الأحد 18 سبتمبر بصنعاء برئاسة الأخ صالح الصماد رئيس المجلس وبحضور نائب رئيس المجلس الدكتور قاسم لوزة، حزمة من القرارات والإصلاحات الاقتصادية والمالية وفي مجال الخدمة العامة من خلال المصفوفات المقدمة من اللجان المشكلة من الوزارات والجهات المعنية. حيث أقر المجلس السياسي الأعلى استكمال إجراءات واعتماد تقارير الأداء الوظيفي كمعيار أساسي للترقيات والاستمرار في المعالجات الكفيلة بإصلاحات الوظيفة العامة بحسب القوانين والاستراتيجيات المقررة. وأكد الاجتماع على أهمية استكمال معالجة الاستحقاقات والمتأخرات المالية للدولة لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والمختلطة خلال الفترة القادمة، وتفصيل الرقابة الجمركية وفقاً لقانون الجمارك وخضاع دخول وخروج وتفرغ المشتقات النفطية وفقاً للآلية الواردة في قانون الجمارك والقرارات المنفذة والتعليمات الصادرة من مصلحة الجمارك بهذا الشأن. كما أقر الاجتماع البدء بترسيم كافة السيارات الموجودة في مختلف محافظات الجمهورية وإصدار قرار من مجلس القانمين بأعمال الوزراء بوضع آلية لتنظيم ذلك. ووجه المجلس السياسي الأعلى الجهات المعنية بسرعة حل إشكالية البضائع المتروكة منذ سنوات في المنافذ الجمركية بحسب القانون المنظم لذلك، وسرعة إصلاح الكرين الرابع في ميناء الحديدة وترميمه الذي طاله

# رفض دولي لنقل البنك المركزي

قرار نقل البنك غير دستوري ويهدف إلى تجويع الشعب

## الفار هادي يسعى لإفشال فرص استئناف الحوار



أعاد قرار الرئيس المنتهية ولايته عبدربه منصور هادي بنقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن وتغيير مجلس إدارته، إلى الأذهان العقوبات الاقتصادية الظالمة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس الأمن على العراق وليبيا والتي أدت إلى قتل ملايين الأطفال في البلدين الشقيقين وتجويع شعبيهما.

إلى أتون الصراعات والخلافات السياسية وأن يمارس مهامه بكل حيادية وشفافية". ودعا المجلس السياسي المجتمع الدولي وفي مقدمته المؤسسات المالية والنقدية الدولية ذات العلاقة إلى التمسك بموقفها المبني الرافض لمحاولات نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء واستمرار دعم قيادته برئاسة قاسم لوزة وأن تتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية لحماية لحق الشعب اليمني في الحياة الحرة الكريمة.

ضد بلادنا منذ أكثر من عام وسبعة أشهر ارتكب خلالها أشنع الجرائم والمجازر البشرية في حق أبناء الشعب اليمني وبصورة يندى لها جبين الإنسانية بالإضافة إلى قيامه بتدمير البنية التحتية الاقتصادية والتنموية وكافة مقدرات الشعب ومقومات حياته المعيشية، أصدر هادي المنتهية ولايته قراراً بتغيير مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقله إلى مدينة عدن في تصرف أرع يعكس حق الرجل وإفلاسه ومدى ارتهائه لأعداء الوطن وباعتباره مجرد أداة بيد تحالف دول العدوان وعلى رأسها الكيان السعودي لتنفيذ المخططات والسياسات والخطط والاستراتيجيات المرسومة من قبل النظام السعودي لتدمير اليمن.

بذوره أكد نائب رئيس المجلس السياسي الأعلى الدكتور قاسم لوزة أن القرار الأخير للفار هادي بنقل البنك المركزي إلى مدينة عدن لا يمثل مصداقاً لأي قلق كونه ارتجالياً ومخالفاً لقانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000م. واعتبر الدكتور قاسم لوزة لقائه رئيس مجلس التنسيق الأعلى للأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني آمال الثور وأعضاء المجلس، اعتبر قرار هادي المنتهية ولايته، يهدف للإثارة وإفلاق العامة. واستبعد الدكتور لوزة أن يتأثر العمل المصرفي بهذا القرار، مؤكداً استقرار عمل البنك المركزي وبقية البنوك في عموم المحافظات. ولفت الدكتور لوزة إلى الأهمية المعولة على اللجنة العليا للإشراف وتحفيز العمل الرقابي الصادر بتشكيلها قراراً رئاسياً مؤخراً بالتنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية لإقرار آليات معالجة الأوضاع الراهنة والحد من تداعيات العدوان وخاصة في الجوانب الاقتصادية.

كما يأتي هذا التصرف في سياق ضرب الوحدة الوطنية وتفكيك الدولة اليمنية فضلاً عن تناقضه كلية مع القرارات الدولية التي تؤكد على وحدة اليمن أرضاً وإنساناً. وأكد أيضاً على أن الإقدام على هذه الخطوة قد جاء رداً على التوجهات الجادة والفعالة للمجلس السياسي الأعلى والمتمثلة في إقرار حزمة من القرارات والمعالجات الاقتصادية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتخفيف من معاناتهم. وأوضح البيان: "لقد حرصنا ومعنا المجتمع الدولي على تجميع ومهنية هذه المؤسسة الوطنية وإبقائها بعيداً عن أي صراع سياسي يؤثر على أدائها ومهميتها وبما يكفل خدمة المواطنين على الوجه الأمثل والمطلوب، ووصولاً إلى تعزيز عوامل الاستقرار الاقتصادي والمصرفي والمعيشي بوجه عام رغم الحصار الاقتصادي الجائر على بلادنا". وأضاف: "إننا في المجلس السياسي الأعلى إذ نرى أن هذا التصرف من الناحية القانونية في حكم العدم ونعتبره استمراراً للعدوان على اليمن، لنؤكد على استمرار أداء ووظائف البنك المركزي اليمني في صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية وفقاً للدستور والقانون النافذ وعدم السماح بجزءه

يتمتع بالحيادية والشفافية، وكان مسؤولاً عن كل موظفي الدولة في شمال وجنوب الوطن. وأوضحوا أن هادي اتخذ القرار على الرغم من رفض صندوق النقد والبنك الدوليين والدول والمنظمات المانحة وراعاة العملية السياسية، متجاهلاً التحذيرات الدولية من خطورة وتبعات مثل هذا القرار على الاقتصاد الوطني والعملية المحلية والاحتياجات الأساسية لملايين اليمنيين. وأكدوا أن ذلك القرار جاء على الرغم من إصدار أعضاء مجلس الأمن بيان صحفي في ال 9 من سبتمبر، شددوا فيه على أن أي ترتيبات سياسية جديدة يجب أن تكون ناتجة عن اتفاق مبني على المفاوضات الجارية برعاية الأمم المتحدة، وليس كنتيجة لإجراءات أحادية الجانب من قبل أي طرف. وقال مصدر مسؤول في جمعية البنوك اليمنية إن اجتماعاً عقد بالبنك المركزي اليمني برئاسة محمد عوض بن همام والدكتور محمد أحمد السنياني، ومدراء عموم البنوك العاملة في اليمن لتداول التطورات الأخيرة المتعلقة بوضع البنك المركزي

اليميني. وأوضح المصدر أن الاجتماع أكد على استمرار تعزيز الثقة بالهजार المصرفي وضرورة بذل المزيد من الجهود والتعاون وبث الطمأنينة في نفوس عملاء البنوك وجمهور المتعاملين من أجل استمرار العمل المصرفي واستقراره بما يخدم الاقتصاد والمصلحة العامة للبلاد بشكل عام. وأكد المصدر أن كافة أعمال البنك المركزي والبنوك التجارية ستستمر بشكل طبيعي وكما هو معتاد وليس هناك ما يدعو للقلق. خطوة متهمورة ووصف المجلس السياسي الأعلى في بيان قرار هادي بأنه خطوة متهمورة وغير مسبوقة تعبر عن حالة اليأس والتخبط التي وصل إليها النظام السعودي وأعوانه ومرزقته في الرياض. وقال: إنه في سياق التصعيد المستمر وغير المبرر لهذا العدوان المحجبي والغاشم الذي يشنه تحالف دول العدوان بقيادة النظام السعودي

وأكد مراقبون لـ "الميثاق" أن القرار الأخير للفار هادي يهدف إلى إحكام الحصار الاقتصادي وتعويض الإخفاق العسكري في الميدان والمزائم المتتالية في كل جبهات القتال منذ بدء العدوان في ال 26 من مارس 2015، وهو ما أدى إلى حرمان آلاف اليمنيين اقتصادياً وتجويعه في ظل حصار بزي وبحري وجوي ومنع دخول سفن المساعدات الإنسانية والشحنات التجارية عبر ميناء الحديدة الذي أصبح المنفذ البحري الوحيد لليمنيين. وأوضح المراقبون أن قرار هادي يأتي عقب قرار مماثل بإغلاق مطار صنعاء الدولي منذ ال 9 من أغسطس الماضي، وهو ما أدى إلى حرمان آلاف المرضى والطلاب ورجال الأعمال من السفر إلى الخارج ومنع آلاف العالقين من العودة إلى وطنهم. ولفتوا إلى أن ذلك القرار غير الدستوري وغير القانوني يأتي في إطار التصعيد، عبر السعي لإفشال أي فرصة لاستئناف مشاورات السلام المتعلقة منذ ال 6 من أغسطس، ووضع العقبات أمام التوصل إلى أي حل سياسي شامل وكامل، وبالتالي إطالة أمد الحرب وزيادة معاناة اليمنيين.

وأشار المراقبون إلى أن قرار هادي يتزامن مع تداعيات مالية واقتصادية كبيرة بسبب استمرار العدوان، وأبرزها تراجع الإيرادات العامة للدولة والنقص الحاد في السيولة النقدية وتراجع العملة المحلية "الريال" في سوق الصرف، وتآكل الاحتياطيات من النقد الأجنبي، بخلاف ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانحيار الخدمات الأساسية. وقالوا: إن ال 2,1 مليون شخص في اليمن في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، منهم 14,4 مليون شخص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، ويفتقر ال 19,4 مليون إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، بالإضافة إلى أن أكثر من 3 ملايين شخص قد فرّوا من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن أو إلى بلدان مجاورة. وأكد المراقبون أن قرار هادي بنقل البنك المركزي من شأنه أن يحرم أكثر من ال 2,1 مليون موظف في الجهاز الإداري للدولة من مرتباتهم ومستحقاتهم المالية، وخاصة في المحافظات التي لا تخضع لسلطة هادي، في حين أن البنك المركزي بقيادة المحافظ محمد عوض بن همام

